مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: اثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية – العراقية المعاصرة
اسم الكاتب: أ.م.د. مثنى علي حسين المهداوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6876
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 16:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية-العراقية المعاصرة

الاستاذ المساعد الدكتور
مثنى علي حسين المهداوي(*)

المقدمة

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا الاتحادية دولة مستقلة عام ١٩٩١، ابقت روسيا الاتحادية على العلاقات المتميزة مع العراق، الا ان هذه العلاقات تأثرت بمتغيرات دولية كثيرة كان ابرزها هيمنة الولايات المتحدة كقوة عظمى على النظام الدولي وانغ ماس هذه القوة عالمياً بصورة مباشرة وعميقة بالملف العراقي، وهو ما اثر على العلاقات الروسية– العراقية.

وهذا التأثير الذي ابتداء منذ عام ١٩٩١ واستمر الى يومنا هذا، وهو ما يعطي اهمية خاصة لدراسة اثر المتغير الامريكي، اذ ان أيّ دراسة للعلاقات الروسية– العراقية لا تجعل المتغير الامريكي عاملاً رئيساً مؤثر فيها، تبدو بعيدة عن الواقع، فحرب الخليج الثانية ١٩٩١ وما جرى بعدها من فرض عقوبات اقتصادية على العراق، وصولاً الى الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، والاوضاع التي استجدت بعدها مع التواجد الامريكي العسكري المباشر في العراق تثبت ان المتغير الامريكي يؤثر من علاقات أي دولة مع العراق، ومنها روسيا الاتحادية التي يؤثر فيها المتغير الامريكي اكثر من علاقات أي دولة اخرى مع العراق، ذلك ان روسيا الاتحادية القوة الاكبر التي تقلق الولايات المتحدة من تحركها تجاه أي دولة، ويزداد هذا القلق فيما يخص التحرك تجاه العراق، لأهمية الاخير بالنسبة للولايات المتحدة ولما تملكه روسيا الاتحادية من علاقات تاريخية متميزة مع العراق تمهد لها الارضية لاي تحرك في جوانب العلاقات العسكرية او الاقتصادية او السياسية.

ومن هنا سنحاول الاجابة في هذا البحث عن تساؤلات مفادها هل ان هناك فعلاً مؤثراً امريكياً في علاقات العراق مع روسيا الاتحادية، واين تكمن محاور التأثير في تلك العلاقات وايهما اكثر وضوحاً.

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد

أولا: بداية تأثير المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية– العراقية:

تعود بداية تأثير المتغير الامريكي في العلا قات الروسية– العراقية الى حقبة ١٩٩٠–

١٩٩١، اذ وقعت في هذه المرحلة التأريخية المهمة احداث كبيرة تمثلت بازمة الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي.

فخلال المراحل الأولى لازمة الخليج الثانية ١٩٩٠ تريث الاتحاد السوفيتي في دعم المبادرات الدبلوماسية للولايات الم تحدة وما صاحبها من بناء لقوات التحالف، وارسلت الحكومة السوفيتية في مناسبات عديدة مسؤولاً رفيع المستوى الى العراق على امل ان تستطيع كسب سمعة دولية لمحاولتها ايجاد تسوية للازمة عن طريق المفاوضات ولكن الات حاد السوفيتي في النهاية لم يستط ع مواجهة الاهداف السياسية للولايات المتحدة، فأدان دخول العراق للكويت وعلق الامدادات العسكرية للعراق وطالب بالانس حاب العراقي غير المشروط، وقد سوغ السوفيت تخليهم عن العراق باسباب اخلاقية وامنية، وأشاروا الى أنهم يقومون بحماية علاقاتهم المركزية مع الولايات المتحدة[١].

ولكن بعد ذلك تفـكك الاتحاد السوفيتي بصورة سريعة من الناحية الظاهرية في خلال اسبوعين من شهر ديسمبر / كانون الاول عام ١٩٩١، وظهرت روسيا الاتحادية كوريث للاتحاد السوفيتي، وكان استعداد روسيا الاتحادية للتكيف بشكل دائم للحقيقة الجديدة أمر غير مؤكد، ولم تكن الازمة الناجمة عن الظ رف الداخلي الروسي وفقدان المكانة الدولية مقلقة بشكل حاد خاصة لزعماء السياسة الروسية فحسب، انما أثرت بشكل سلبي في وضع روسيا العالمية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي[٢].

وقد تأثرت السياسة الروسية تجاه العراق كثيراً بالتحولات التي طرأت على الاتحاد السوفيتي ثم على روسيا الاتحادية، فهذه التحولات تركت اثاراً بارزة للغاية على موقف روسيا الاتحادية من العراق والازمات التي مر بها، اذ سارت سياسة روسيا الاتحادية مباشرة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي استمراراً للسياسة السوفيتية التي اتبعت من قبل الرئيس غوربتشاوف ازاء العراق المؤيد ة لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، وهكذا جاءت خطوة الحكومة الروسية في عام ١٩٩٢ القاضية بارسال قطعتين من اسطولها الحربي الى الخليج العربي للمشاركة في أيةِ مواجهة ضد العراق، وقد استمرت روسيا الاتحادية على هذا الوضع لغاية عام ١٩٩٣ وهو العام الذي سجل حدوث بـعض التغير الجزئي

---

[١] ملفين جودمان، موسكو والشرق الاوسط خلال التسعينات، في امتطاء النمر : تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، تحرير فيبي مار و وليم لويس، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٦، ص٢٩.

[٢] زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى : الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة امل الشرقي، الاهلي للنشر، عمان، ١٩٩٧، ص ص ١١٦- ١١٩.

بسبب الضغوط الداخلية المساندة للعراق والمتمثلة في القوى الوطنية والقومية داخل البرلمان الروسي وخارجه، مما اجبر الرئيس الروسي ا لاسبق بوريس يلتسن الى اظهار خط اكثر توازناً لا سيما وان موازين القوى في روسيا انذاك قد تغيرت ضد التيار الموالي للغرب لصالح التيار الشيوعي القومي[٣].

وعموماً يمكن تسمية المرحلة من عام ١٩٩١ الى عام ١٩٩٣ بمرحلة الانقياد الروسي للارادة الامريكية، والذي جاء بفعل عاملين اولهما : انهيار علاقات القوة الاستراتيجية القديمة التي كانت تعتمد على الموازنات الدقيقة في عوامل القوة الاق تصادية والعسكرية والصراع على مناطق النفوذ في جميع انحاء العالم، اذ تخلفت روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي في هذه العوامل واخذت تعيش في علاقة قوى غير متكافئة مع الولايات المتحدة مما اتاح للاخيرة ممارسة دور اكثر تاثيراً في الشؤون الاقليمية والدولية، وثانيهما : اتجاه روسيا الاتحادية نفسها الى الاندماج كلياً في العالم الغربي وحضارته بغية الحصول على التقنية الغربية المتقدمة والمساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الاصلاح الاقتصادي، والاهتداء بمبادئ الديمقراطية كقيمة عليا في التحولات السياسية، وبحكم هذين العاملين كانت روسيا اكثر انقياداً للمطالب الامريكية في قضايا السياسة الدولية[٤].

اما المرحلة ما بعد عام ١٩٩٣ فيمكن تسميتها بمرحلة التمرد النسبي والحذر عن الارادة الامريكية، الذي لا يعني الاستجابة المطلقة والفورية لجميع المطالب الامريكية، كما انه لا ينبغي التضحية بكل ما تحقق من علاقات متميزة بين البلدين[٥].

ولذا كان هناك تغير في الموقف الروسي تجاه العراق والذي صار يأخذ منحى اكثر ايجابية نوعاً ما عما سبقه، اذ بداء النشاط الروسي يتجاوب مع التحرك العراقي، ولكن بخطوات حذرة وبطيئة نسبياً، وقد برزت استقلالية الموقف الروسي بش كل واضح عن الولايات المتحدة في اثناء الازمة العراقية في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٩٤ والتي على اثرها حاولت الولايات المتحدة وسعت داخل مجلس الامن لضرب العراق، فقد عارضت روسيا الاتحادية ذلك وبذلت جهود اً حثيثة من اجل احتواء الازمة سلمياً، اذ اتخذت روسيا الات حادية من هذه الازمة فرصة لمحاولة اثبات

---

[٣] لمى مضر الامارة، تطور الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٥٠- ٢٥١.

[٤] د. نزار اسماعيل عبد اللطيف الحيالي، "تقييم العلاقات الروسية- الامريكية في ثلاث مراحل "، اوراق امريكية، العدد ٥٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الاول ٢٠٠٠، ص١.

[٥] المصدر نفسه، ص٢.

وجودها وثقلها كدولة يعتد بها وبتوجهاتها وسياستها على الصعيد الدولي، ولتؤكد للجميع ان توجهاتها الخارجية قد تتعارض وتختلف عن السياسة الامريكية[٦].

ومع ذلك بقيت المسألة التي تحتل الأولوية بنظر روسيا الاتحادية ليست مسألة صو رتها في الخارج، بل استرجاع فضاء خارجي خاص بها، كما كان للاتحاد السوفيتي بنيته الخاصة به تماماً[٧].

ولذلك فان رفض روسيا الاتحادية لاستخدام القوة ضد العراق واعطاء الاولوية للحلول السلمية لم يقتصر على هذه الازمة فحسب، وانما كان هذا الموقف متكرر اً مع كل الازمات التي حدثت ما بين العراق من ناحية، واللجنة الخاصة والولايات المتحدة من ناحية اخرى، ففي الازمة التي نشبت بين شهري اكتوبر / تشرين الاول ونوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٩٧ بين العراق والامم المتحدة بشأن اللجنة الخاصة المعنية بنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية، نجحت روسيا الاتحادية في التوصل الى تسوي ة سلمية ما بين الطرفين وتم تفادي هجوم امريكي على العراق، اذ اتاحت الوساطة الروسية للمفتشين الأمريكيين في اللجنة العودة الى العراق بعد خروجهم منها، في مقابل تعهدها بالعمل على تعديل تركيبة اللجنة التي رات فيها الحكومة العراقية السابقة انها تخضع للهيمنة الامريكية وتسريع رفع الحضر المفروض على العراق وخلال الازمة مع فرق التفتيش التي اندلعت في يناير / كانون الثاني ١٩٩٨ جاء الموقف الروسي مناهضاً للخيار العسكري مؤكداً ان السبيل الوحيد لحلها هو من خ لال الحوار وليس القوة، ولم تكتف روسيا الاتحادية بالتهديد والتحذير بل نشطت الدبلوماسية الروسية في محاولة لحل الازمة سلمياً من خلال استقطاب عدد من الدول الاوربية والاسيوية الى الموقف المناهض للحل العسكري منها فرنسا وايطاليا والصين مروراً بالمنطقة العربية، وكانت هذه الجهود عاملاً مساعداً للتوص ل الى تسوية سلمية للازمة، وذلك بالتوقيع على مذكرة التفاهم التي وقعها (كوفي عنان) الامين العام السابق للامم المتحدة مع نائب رئيس الوزراء العراقي الاسبق طارق عزيز في ٢٣ فبراير / شباط ١٩٩٨ والتي تضمنت فتح المواقع الرئاسية الثمانية امام فريق التفتيش الدولي، كما قامت روسيا الاتحادية بالتنديد الفوري والسريع على الهجوم الامريكي والبريطاني في ١٧ ديسمبر / كانون الاول ١٩٩٨ على العراق عبر تصريحات اغلب مسؤوليها وعلى رأسهم الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن، وبعد تولي الرئيس السابق فلاديمير

---

[٦] **لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٣.**

[٧] **ايمانويل تود، ما بعد الامبراطورية دراسة في تفكك النظام الامريكي، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٧٩.**

بوتين زمام السلطة في روسيا الاتحادية اصبح الموقف الروسي اكثر تفهماً وايجابية ازاء العراق، اذ اخذت روسيا الاتحادية تتبنى مواقف حاسمة لصالح العراق واخذت تقود تحركات لخرق بعض العقوبات المفروضة عليه[٨].

فقد اعاد بوتين بعض مظاهر القوة الى روسيا، واعادة فرض احترامها كقوة كبرى في العالم فتحسن وضعها الاقتصادي واستقر وضعها السياسي وعادت الهيبة الى قوتها العسكرية التي كانت قد وصلت الى ادنى مستويات منذ انهيار الاتحاد السوفيتي[٩].

فقد كان ظهور الدولة من جديد ضرورية للتوازن الداخلي في المجتمع الروسي، وكانت له نتيجتان على المستوى الدولي، اولاً : صارت روسيا تستطيع ان تتصرف من جديد كشريك مالي موثوق، والثاني : انها استطاعت اعادة تأسيس قوة عسكرية تستطيع من خلالها مواجهة السياسات الامريكية التي تتعارض مع سياستها، ومع انه لا يمكن القول ان روسيا الاتحادية توصلت الى حل جميع مشكلاتها او حتى القسم الاهم منها، ولكن من الواضح ان عهد بوتين هو عهد استقرار الحياة الاجتماعية الروسية، وبداية حل للمشكلات الاقتصادية[١٠].

كما ان هذا التحول في الموقف الروسي تجاه القضية العراقية يرتبط ايضاً بقيام الولايات المتحدة بأعادة صياغة استراتيجيتها واستراتيجية حلف الاطلسي التي بدأت تهدد الامن الروسي.

اذ عدلت الولايات المتحدة من استراتيجيتها العسكرية لتتوائم والدور العالمي الجديد لها في مناطق العالم المختلفة، والهدف الواضح من كل ذلك هو استمرار الولايات المتحدة منفردة على قمة التنظيم العالمي والغاء او تاخير ظهور قوة مناوئة لها تحتل المكانة السابقة للاتحاد السوفيتي فالولايات المتحدة لم تكتف بكونها اصبحت محور التحالفات بعد ا لحروب الباردة، بل طورت دور حلف الاطلسي ومهامه، وبدأت عمليات توسعية شرقاً، وظهرت وثيقة (التفكير الاستراتيجي الجديد) خلال مؤتمر الاحتفال بالعيد الخمسين للحلف في واشنطن في ابريل / نيسان ١٩٩٩، والتي رصدت خلالها الولايات المتحدة المتغيرات الجديدة، وصاغت استراتيجية جديدة تتوائم مع المصالح والمهام الجديدة، التي خرجت لاول مرة عن المسرح الاوربي لتشمل العالم كله واقاليمه المختلفة وكان جوهر الاستراتيجية الجديدة هو قدرة الولايات المتحدة و من ثم قدرة حلفائها عبر الاطلسي على استخ دام

---

[٨] لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٥٤- ٢٥٦.

[٩] وليم نصار، "استراتيجية روسيا الاتحادية العالمية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٠، بيروت، خريف ٢٠٠٨، ص ٣٧.

[١٠] ايمانويل تود، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٢- ١٧٣.

القوة العسكرية خارجياً بكفاية تامة، استناداً ا لى قوة برية قادرة، وقوة بحرية عائمة، وقوة جوية توفر الحماية اللازمة لعمل هاتين القوتين، فضلاً عن قيادة استراتيجية ومخابرات استراتيجية قادرتين على ادارة العمليات العسكرية في ك ل مسارح العالم الاقليمية، ويعاون ذلك كله سلسلة من القواعد العسكرية الامريكية والحليفة وحاملات الطائرات العائمة وقوة الصواريخ البالستية، التي تستند ا ليها القوة الامريكية لادارة عملياتها العسكرية الخارجية[١١].

فهذه التطورات في الاستراتيجية الامريكية كانت احد الاسباب التي جعلت روسيا الاتحادية تبدل من طريقة تعاملها مع القضية العراقية من مجرد الاعتراض داخل مجلس الامن على استخدام القوة ضد العراق من قبل الولايات المتحدة الى اتخاذ اجراءات عملية ت رمي الى تفتيت الحصار المفروض عليه بغض النظر عن القرارات الدولية والمعارضة الامريكية[١٢]، اذ كانت هذه السياسات الروسة تجاه القضية العراقية تمثل احدى ادوات المواجهة للاستراتيجية الامريكية الجديدة.

ومع ذلك فقد تميزت سياسة روسيا الخارجية في عهد الرئيس بوتين بالبناء غير الايديولوجي فرغم محاولات عدم التخلي عن ادوار القوى الكبرى، الا انه ا قبلت بفكرة التفوق الامريكي، وتحت غطاء مصالح روسيا الاستراتيجية سعت الى اعادة علاقاتها مع الحلفاء السابقين والى وقف الخطر على مصالحها وعلى التوازن الدولي جراء توسع حلف الاطلسي من حدودها في شرق اوربا، وقد اعتمدت فيما تقدم على نفوذها المتراكم تأريخياً، وعلى موقعها الجيوسياسي المميز وحضورها في النادي النووي، وانتاجها العسكري وطاقاتها العلمية[١٣].

وكان هناك حاجة في روسيا الاتحادية لبناء ايديولوجي جديد، يتمثل بالعمل على دمقرطة المجتمع من خلال بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية على اساس مبدأ الديمقراطية والكفاءة والنزاهة والاخلاص، واقرار التعددية السياسية السلمية والصحيحة وعلى اساس ايديولوجي واضح المعالم والاهداف، واقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة، والاقرار بتعدد الانماط الاقتصادية، واعطاء الاولوية

---

[١١] د. احمد عبد الحليم، " الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة "، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ١٩٨.

[١٢] د. نزار اسماعيل عبد اللطيف الحيالي، مصدر سبق ذكره، ص٤.

[١٣] خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٠، بيروت، خريف ٢٠٠٨، ص ٥٦.

للقطاع العام في قيادة عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية لصالح ال مجتمع ويتأتى هذا من خلال تعزيز دور الدولة ومكانتها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي[١٤].

فالمحاولة الضاغطة لتحويل الاقتصاد الروسي الى الرأسمالية في الاعوام من ١٩٩٠ الى ١٩٩٧ والتي نفذت بمساعدة مستشارين امريكيين، قادت البلاد الى نتائج اقتصادية خطيرة، فأنهيار الدولة كان المسؤول الرئيس عن الفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي سادت زمن الانتقال الروسي من الشيوعية الى الرأسمالية[١٥].

اذ انه لو كان هناك بناء ايديولوجي روسي في هذه المرحلة لقلل تأثير الضغوط الامريكية تجاه روسيا الاتحادية، ومن ثم أعطى الاخيرة حرية في تحركاتها الخارجية، ومنها ما يخص العراق.

فهدف الولايات المتحدة وحلفائها في اوربا، ومن خلال التأثير في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، كان يتمثل بترسيخ الرأسمالية في روسيا الاتحادية وباساليب مختلفة وتحت شعارات متعددة[١٦].

ومثل هذا التحول نحو الرأسمالية والاندماج ف ي النظام الراسمالي سيقلل من السياسات الروسية الخارجية المعارضة للولايات المتحدة، ولا سيما في القضايا الرئيسة كالقضية العراقية.

ثانياً: تأثير الولايات المتحدة في العلاقات الروسية- العراقية بعد احداث ١١ سبتمبر:

شهد البنتاغون في شهر يونيو / حزيران ٢٠٠٢ مناقشات مطولة حول مبدأ جديد للسياسة الخارجية واستراتيجية للولايات المتحدة في العالم يبنى على تصور ان العدو الجديد هو الارهاب الذي ضرب في نيويورك وواشنطن في سبتمبر / ايلول ٢٠٠١، وان المبدأ الجديد يقوم على اساس ضرب العدو الجديد بما يسمى الضربات الوقائية والتدخل الدف اعي، ولما كان العدو وهو الارهاب ليس دولاً او كيانات قائمة على ارض لها عنوان معروف فهو يوسع من دائرة الاهداف التي يرمي الى توجيه ضرباته الوقائية وتدخله الدفاعي ضدها لتشمل ما يقرر انه دول ترعى الارهاب وتحوز اسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، فهو يدرج على الجان ب الاخر من خط المواجهة الذي يريد ان يقيمه اطرافاً معادية للولايات المتحدة تضم كل من يقدر انهم يمكن ان يشكلوا مستقبلاً تهديداً للامن

---

[١٤] د. نجم عبد الحسن، "الاثار الاقتصادية- الاجتماعية للنهج الاقتصادي الليبرالي للمدة (١٩٩٢- ٢٠٠٦) روسيا انموذجاً"، مجلة العلوم السياسية، العددان ٣٨- ٣٩، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، كانون الثاني- كانون الاول ٢٠٠٩، ص ص ١٣٦- ١٣٧.

[١٥] ايمانويل تود، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣.

[١٦] د. نجم عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

القومي للولايات المتحدة، فيستهدفهم بما يسميه الضربات الوقائية أي ان تتم قبل ان يحدث من جانبهم تهديد فعلي للامن الامريكي، وهذا المبدأ يمثل تاكيداً للفكرة التي سبق ان شرحها امام الكونغرس في فبراير/ شباط ٢٠٠٢ جورج تنيت مدير وكالة المخابرات المركزية الاسبق عن العدو المحتمل أي الجهات والمنظمات التي لم يظهر عليها اتجاهات للقيام باعمال ارهابية او عدائية للولايات المتحدة، لكن قد يحدث في المستقبل ان تؤثر فيها سلبياً اجراءات وسياسات امريكية مما يحول توجهاتها لاحقاً ضد الولايات المتحدة، وكان جورج تنيت قد حدد بشكل رئيس مصادر القلق الامريكي الذي مثله اليوم الارهاب في تقرير رفعه سنة ٢٠٠٠، والذي استندت اليه اهداف الاستراتيجية الامريكية التي وضعت من قبل برنامج الامن العالمي الذي انشأ ضمن مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، وقد وضعت هذه الدراسات ما سمي بالاستراتيجية الجديدة التي لم نسمع عنها الا بعد اندلاع ما يسمى حرب الارهاب، رغم ان هذه الدراسات انجزت قبل احداث سبتمبر / ايلول ٢٠٠١، فالدراسات حددت مصادر الخطر ضد الولايات المتحدة بالارهاب، كانتشار اسلحة الدمار الشامل، تراجع دعم الحلفاء، تطور القدرات القتالية لدى دول كثيرة ومنها من تطمح لدخول النادي النووي، وهكذا صاغت ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش الابن سياسة عسكرية رسمية عام ٢٠٠٢ تتبنى مبدأ الضربات الوقائية ضد من تصفهم بالارهابيين والدول المعادية للولايات المتحدة التي تمتلك اسلحة دمار شامل[١٧].

فقد تجسد مبدأ الضربات الوقائية في وثيقة استراتيجية الامن القومي الامريكي، التي اعلنها الرئيس بوش الابن في ٢٠ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٢، والتي عبر فيها عن فلسفته الاستراتيجية الجديدة، فتقول هذه الوثيقة (لم يعد في زماننا فوارق فاصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ففي المجتمع الجديد مجتمع العالم الواحد اصبح لجميع الاحداث التي تطرأ على أي جزء من العالم خارج حدودنا تاثير عميق في ما يجري داخل بلادنا، وقد اصبح واجبا علينا التعامل مع ظاهرة خطيرة، وهي ان الاشخاص والتنظيمات السرية سيكون في امكانها الحصول على وسائل التدمير التي كانت لا تصل الينا قبل هذه الاحداث الا من قبل الجيوش النظامية والاساطيل الحربية، ومن حقنا الدفاع عن النفس بطريقة وقائية تتضمن اقناع او ارغام الدول على قبول مسؤولياتها السيادية بعدم مساعدة الارهابيين[١٨].

---

[١٧] **حسن الرشيدي، الاستراتيجية الامريكية الجديدة في العالم.**

www.mosta kbaliat liat.com 12/ 10/ 2004

[١٨] **استراتيجية الامن القومي الامريكي لعام ٢٠٠٢..www.Usunfo.state.gov/topicat/pol=terror**

من هذا المنطلق، وجدت الولايات المتحدة ان افضل وسيلة هي البداء بالهجوم من اجل عدم اعطاء فرصة للعدو ان يهدد الامن القومي الامريكي ومصالحه الحيوية، فوجدت في النظام السياسي في العراق افضل فرصة للحرب الوقائية، فقد اسهم التغيير الذي اصاب الفكر الاستراتيجي الامريكي في اعقاب احداث ١١ سبتمبر /ايلول ٢٠٠١ الى تفعيل خيار الحرب ضد العراق من خلال موقف الولايات المتحدة من اسلحة الدمار الشامل، فقبل احداث ١١ سبتمبر /ايلول ٢٠٠١ اعتادت الادارات الامريكية المتعاقبة التمييز بي ن وجود اسلحة دمار شامل بين ايدي الدول وبين توافرها لدى جماعات ارهابية، و عدت ان الحالتين تختلفان عن بعضهما نوعياً برغم انهما تصنفان ضمن مشكلات انتشار اسلحة الدمار الشامل، ولكن هذه النظرة قد تغيرت بعد هجمات ١١ سبتمبر /ايلول ٢٠٠١، اذ اصبحت الولايات المتحدة تميل للتعامل مع المشكلتين بـالطريقة نفسها ، وتعدهما يمثلان نوعاً واحداً من التهديد، وفي هذا السياق، فقد اجتذب العراق الكثير من الاهتمام بسبب علاقاته السيئة مع الولايات المتحدة والمشكلات الموجودة معها[١٩].

وعندما بدأت شرارة الحرب الامريكية الاخيرة على العراق بالظهو ر بدا كبار المسؤولين الروس بالتحدث علناً عن رفضهم للخيار العسكري في حل الازمة العراقية، ومع ان العلاقات السياسية المتميزة بين العراق وروسيا الاتحادية تعد احد اسباب هذا الموقف الذي اتخذته روسيا الاتحادية الا ان المصالح الاقتصادية الروسية في العراق كانت احدى دوافع هذا الموقف ايضاً، سواء في حقل النفط او في مجال التسلح[٢٠].

وما عزز من موقف روسيا الاتحادية الرافض للحرب الامريكية الاخيرة على العراق، ان الموقف الدولي والاقليمي ازاء الحرب على العراق قد سادته اطياف من الجدل الحاد والاراء المتضاربة التي عبر عنها كثير من القيادات العالمية وعدد من الساسة واصحاب الرأ ي والمحللين الاستراتيجين في مختلف دوائر الراي وال فكر وصناعة القرار، وهو عكس مما كان عليه الموقف الدولي والاقليمي أبان الحرب الامريكية على افغانستان من تاييد معلن من قبل البعض، وصمت مطبق من قبل البعض الاخر، تجاوباً مع مشاعر الغضب الامريكي من احداث ١١ سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١، او اقتناعاً بوجوب القضاء على بؤر الارهاب[٢١].

---

[١٩] اسعد نجم عبود، الرؤية الامر يكية لامن الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني- جامعة الدفاع الوطني، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٦٠.

[٢٠] لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥٨- ٢٥٩.

[٢١] اسعد نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

وهكذا اعترضت روسيا الاتحادية على الحرب الامريكية تجاه العراق ٢٠٠٣، وجاء هذا الاعتراض لاعتبارات استراتيجية واقتصادية، فالموقف الروسي كان قائماً على الخشية من التداعيات الاستراتيجية التي سوف تنجم عن هذه الحرب، فروسيا الاتحادية تقلق من وجود قوات امريك ية ضخمة على مقربة من التخوم الجنوبية لروسيا، فضلاً عن القلق من طبيعة الاهداف اللاحقة التي سوف تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها، وما اذا كانت الولايات المتحدة سوف تواصل الحرب لتشمل مناطق اخرى بعد العراق، كما كانت تخشى من ان تكون هذه الحرب مقدمة لاقدام الولايا ت المتحدة على اعادة النظر في استراتيجيتها العالمية، والقلق مما يمكن ان تفضى اليه الحرب من هيمنة الولايات المتحدة على نفط العراق والخليج، ومن ثم التحكم في سوق النفط العالمية، كما كانت روسيا قلقة ايضاً من انعكاسات الحرب الامريكية على العراق على الميزان الاست راتيجي في الشرق الاوسط[٢٢].

فالشرق الوسط اشبه بخاصرة رخوة تحيط بجمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعدهما روسيا الاتحادية جواراً قريباً لها فيه مصالح حيوية تعمل بكل طاقتها من اجل منع التعدي عليها [٢٣]، لا سيما ان الولايات المتحدة تعد منطقة القوقاز ذات اهمية كبي رة ايضاً بالنسبة لها من الناحية العسكرية والاقتصادية، وكذلك منطقة اسيا الوسطى [٢٤]، واليوم ازدادت مخاطر التوجهات الامريكية تجاه هذه المنطقة القريبة من روسيا الاتحادية بعد التواجد العسكري الامريكي في العراق، والتحكم بالمركز المستقبلي للثروة النفطية في منطقة الخليج العربي، يرافقه السعي الامريكي بالحصول على حصة في النفط القوقازي الذي بدأت قيمته تلوح في الافق[٢٥].

ان التفكير الاستراتيجي للادارة الامريكية بعد احداث ١١ سبتمبر /ايلول ٢٠٠١ يعكس ادراكها للتغيرات العميقة في المشهد الدولي، وان اهم ما ميز هذه البيئة الاستراتيج ية الامريكية انها عدت لمواجهة ما يسمى (بالتهديدات غير المتماثلة) المتأتية من الدول الضعيفة والشبكات الارهابية،

---

[٢٢] عماد جاسم محمد، العلاقات الروسية التركية بعد عام ١٩٩١ وافلقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٤٢.

[٢٣] د. ابراهيم عرفات، "روسيا والشرق الاوسط : اية عودة "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٧، ص ٧٤.

[٢٤] د. حامد عبيد حداد، "التنافس الامريكي- الروسي في القوقاز وحوض بحر قزوين "، اوراق امريكية، العدد ١٦٤، مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، ميسان ٢٠٠٨، ص٩.

[٢٥] د. حميد حمد السعدون، روسيا ومتغيرات فضائها الاسيوي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٨٩، مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٢١.

وسعي بعض الدول لامتلاك اسلحة دمار شامل، علاوة على خشية الولايات المتحدة من انتشار الايديولوجيات المتطرفة، ومنها الاسلام الاصولي، وبعض الاطراف وال جهات في منطقة الشرق الاوسط، وهذا ما اوضحته استراتيجية الامن القومي الامريكي للعام ٢٠٠٦، اذ ان الخطوط العامة للبيئة الاستراتيجية الامريكية عكست قدراً كبيراً من الهجومية، واعتمدت على اربعة مرتكزات رئيسة هي، الدفاع عن امن الولايات المتحدة ومكافحة الارهاب ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل وتطوير اجندات تعاون مع دول كبرى مركزية، ومن ثم حدد الرئيس الامريكي بوش الابن الركنين الاساسيين الذين قامت عليهما الاستراتيجية الامريكية، فالركن الاول القضاء على الدكتاتورية ونشر ما اسماه (الديمقراطية الفعالة)، والركن الثاني هو مواجهة تحديات هذا الزمن من خلال قيادة مجتمع نام من الديمقراطيات، وعليه فقد كان المفتاحان الرئيسان في هذه الاستراتيجية هما، الديمقراطية وايديولوجيتها، والارهاب وايديولوجيته، وذكرت الوثيقة ايضاً التي اصدرها الرئيس بوش الابن في ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٦، ان الانتصار فـي الحرب على الارهاب يعني الانتصار في معركة الافكار، وهذه الاستراتيجية ما هي الا امتداد للاستراتيجية السابقة التي فرض الكونكرس الامريكي وضعها في ٢٠ سبتمبر / ايلول ٢٠٠٢، وتوضح الاستراتيجية بانه لا يستقيم التحديد لتهديد الارهاب الا على اعتباره تهديداً فكرياً ايديولوجياً تشارك في حمله هذه الجماعات المسلحة[٢٦].

ان هذه التطورات الاقليمية الكبيرة التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، وانتشار التواجد الغربي في مناطق جغرافية قريبة من الحدود الجنوبية لروسيا الاتحادية، اذ امتد الاتحاد الاوربي وحلف شمال الاطلسي الى الحدود الروسية من الجهة الغربية والشمالية واقتربت القوات الامريكية من الحدود الجنوبية لروسيا الاتحادية، وهذا يعني بالنسبة لروسيا الاتحادية من الناحية الاستراتيجية انها تواجه ما ممكن تسميته بسياسة الخنق الاستراتيجي، و من ثم فان على روسيا ان تفتح ثغرة ما في هذا الجدار لتعبر من خلالها الى مرتكزات المصالح الامريكية العالمية وهي منطقة الشرق الاوسط[٢٧].

ويقدم التعثر الامريكي في العراق الى روسيا الاتحادية فرصة استراتيجية مهمة، فقد تزامن هذا الانغماس الامريكي في العراق مع صعود اقليمي واضح لايران ، لم تكن روسيا الاتحادية بعيدة منه بل كانت في القلب تماماً، فهي أي روسيا الاتحادية وقفت الى جانب ايران في بناء مفاعل بوشهر النووية، وزودت ايران بقدرات تكنولوجية سببت للولايات المتحدة، ولا تزال، قلقاً وازعاجاً

[٢٦] **اسعد نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.**

[٢٧] **لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.**

واضحاً خشية انفراط الترتيبات الاقليمية الجديدة ا لتي ارادت بحربها على العراق ان تفرضها على المنطقة، وبسبب التعثر في العراق، الى جانب خطورة الدخول حالياً في مواجهة عسكرية مع ايران، فان كل انشغال امريكي في الشرق الاوسط بات يمثل بالنسبة للولايات المتحدة نافذة تفتح على خسارة جديدة، بينما يمثل لروسيا الاتحادية فرصة يجب الا تضيع[٢٨].

ويمكن القول عل وجه العموم ان غالبية الاختلافات في وجهات النظر بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، تتمحور حول مسائل التعاون مع دول منطقة الشرق الاوسط والاقاليم المتاخمة لها، ويمكن تقسيم هذه الخلافات على مجموعات رئيس ة عدة، يأتي في مق دمتها تقييم الوضع في العراق، فبعدما عارضت روسيا الاتحادية بقوة الحرب الامريكية على العراق وما اثاره ذلك من عدم رضا من جانب الولايات المتحدة، تعاملت روسيا الاتحادية بتحفظ شديد مع جهود الولايات المتحدة لمنح صفة شرعية لمؤسسات الديمقراطية الناشئة في العراق[٢٩].

واحد أسباب هذه الخلافات تعود الى ضرب الولايات المتحدة للمصالح الروسية في العراق، فبعد الحرب على العراق اعلن المستشار الامريكي لوزارة النفط العراقية سابقاً (فيلب كارول) والذي عينته وزارة الدفاع الامريكية لهذا المنصب في مايو/ ايار ٢٠٠٣ ان عقود النفط القائمة بين العراق وشركات النفط الروسية والفرنسية والصينية التي كان النظام السابق ابرمها مع هذه الشركات تعد باطلة او سيعاد التفاوض بشأنها، والجدير بالذكر ان شركة (لوك اويل) الروسية العملاقة والتي تقدر قيمتها السوقية بنحو ١٣،٤ مليار دولار تحتفظ وفقاً للعقد المبرم بي نها وبين الحكومة العراقية قبل الحرب الامريكية بحقوق التنقيب عن النفط في حقل القرنة الغربي والذي يعد اضخم حقول النفط على مستوى العالم والذي يحتوي على ما يقارب من ١٠ مليار برميل، كما تمتلك الشركة ٦٨% من استثمارات تطوير الحقل التي تبلغ ٦ مليارات دولار، وقد وقع هذا العقد عام ١٩٩٧ بقيمة ٤ مليارات دولار على ان يتم المباشرة بالمشروع بعد رفع العقوبات[٣٠].

ولكن بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي زار الاخير روسيا الاتحادية في نطاق جولته في عدد من البلدان، وجاءت الزيارة فور اعلان روس يا الاتحادية عن استعدادها لشطب ٩٠ في المئة من ديون العراق، فالقرار بشان اجراء تقليص كبير

---

[٢٨] د. ابراهيم عرفات، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

[٢٩] ميخائيل مارغيلوف، "روسيا- امريكيا اين التوافق واين الخلاف حيال الشرق الاوسط "، جريدة الحياة، العدد ٥١٣٨٦، ٥/١٧/ ٢٠٠٥.

[٣٠] عماد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

للديون العراقية قد فتح الابواب من اجل اجراء مباحثات مثمرة بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدين[٣١].

واعربت روسيا الاتحادية عن استعدادها لدعم العراق لبناء دولة مستقلة وديمقراطية موحدة وفي مجال مكافحة الارهاب [٣٢]، واكدت اهتمامها بتعزيز وحدة اراضي العراق وسيادته في اطار حرصها على الامن والاستقرار في كل منطقة الشرق الاوسط بعيداً من التدخلات الاقليمية، وبعد هذه التطورات عبر العراق عن حرصه على تطوير التعاون مع روسيا الاتحادية وتوسيع مشاركة الشركات الروسية ولا سيما في مجال الطاقة واعادة اعمار العراق[٣٣].

فروسيا الاتحادية تمتلك خبرة ضخمة في مجالات الطاقة المختلفة، كقطاع الغاز وقطاع النفط والطاقة الكهربائية والطاقة النووية، وتعي روسيا الاتحادية اهمية توظيف هذه الخبرة في سياستها الخارجية تجاه العراق، بما يعزز العلاقات بين البلدين[٣٤].

ثالثاً: التأثير المستقبلي للمتغير الامريكي في العلاقات الروسية- العراقية:

يمكن القول ان مستقبل العلاقات الروسية- العراقية سيبقى مرهون اً بمتغيرات داخلية وخارجية (اقليمية ودولية) متعددة، فضلاً عن ما يملكه العراق من امكانيات اقتصادية وثروات نفطية وموقع جيوستراتيجي في المنطقة، قد تسهم في تفعيل العلاقات بين البلدين، ولكن يبقى المتغير الامريكي هو المؤثر الرئيس في تلك العلاقات.

فقد شكل التدخل الامريكي في العراق منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات السياسة الدولية والاقليمية من حيث المدلول السياسي، وكذلك من حيث تداعياته المرحلية والمستقبلية على نسيج العلاقات بين دول الاقليم والقوى الدولية التي لها مصالح مباشرة في المنطقة[٣٥]، فأذا كانت الاحداث

---

[٣١] **يفجيني بريماكوف، "بغداد وموسكو : افاق للتعاون وتحفظات على الانتخابات "، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٥١٢، ١٢/١٣/ ٢٠٠٤.**

[٣٢] **"ايفانوف سندعم العراق بقوة لبناء دولة مستقرة وديمقراطية موحدة "، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٨٤٨، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٥.**

[٣٣] **موسكو تؤكد رغبتها في عراق مستقل وتبحث مع زيباري التدخلات الاقليمية، جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٠٥٢٣، ٩/٢٠/ ٢٠٠٥.**

[٣٤] **د. اسامة مخيمر، "الطاقة والعلاقات الروسية مع اسيا "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٧، ص ص ٩٢- ٩٣.**

[٣٥] **د. عبد الله يوسف سهر، "دوافع وتداعيات التدخل العسكري الامريكي في العراق "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٧، ص٢٤.**

التي مر بها العراق قبل عام ٢٠٠٣ في صالح تدعيم العلاقات الروسية- العراقية في مجالات عديدة، ومن اهمها المجالات العسكرية، فانه بعد الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣ فان الولايات المتحدة عملت على تهميش دور القوى الكبرى في العراق، ولا سيما روسيا الاتحادية، وهو ما وضع محددات وقيود على العلاقات الروسية- العراقية المستقبلية.

ان الحديث عن العلاقات الروسية- العراقية المستقبلية يكشف اثر المتغير الامريكي فيها، لا سيما وان ملامح المستقبل العراقي هي قيد التشكيل وما يزال العراق محكوماً بتوجهات السياسة الامريكية، فبالرغم من ان الادارة الامريكية بزعامة الرئيس الامريكي بارك اوباما اعلنت عن برنامجها للانسحاب من العراق، كما ان هناك اتفاقية بين العراق والولايات المتحدة تنظم هذا الانسحاب، الا انه من المتوقع مستقبلاً ان لا يشهد الادراك والتعامل الامريكي للعراق تغييراً كبيراً، لا سيما فيما يتعلق بامكانية تحول العراق مستقبلاً الى حليف استراتيجي مهم في منطقة الشرق الاوسط للولايات المتحدة.

ومع ذلك فانه يمكن تقليل اثر هذه المحددات والقيود في العلاقات الروسية- العراقية، لا سيما مع تحسن الوضع الامني الذي يقلل من اثر المتغير الامريكي في هذه العلاقات نسبياً، ومن الضروري لتفعيل العلاقات بين البلدين ان تستند هذه العلاقة الى اسس من المنفعة المتبادلة، والتي تعد اهم الشروط لهذا التفعيل، وهناك عوامل تعزز العلاقات بين البلدين، مثل زيادة تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين، وذلك من اجل توفيق وتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين مستقبلاً، وتطوير الروابط الثقافية والدينية والسياحية بين روسيا الاتحادية والعراق، وهو ما سيضعف من اثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية- العراقية، مما يمهد لاستعادة الجوانب الاقتصادية والعسكرية مكانتها في هذه العلاقات بين البلدين، مع التأكيد على حقيقة يجب عدم التغاضي عنها، وهي ان المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة اكبر بكثير من مصالحها مع العراق[٣٦].

صحيح ان هناك فجوة قائمة بين السياسة الامريكية والموقف الروسي المتوازن مع قضايا عدة ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها، وترى في استبعاد روسا الاتحادية امراً ضرورياً لتحقيق اهدافها بالكامل، ولكن رغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الامريكي، والنشاط الدبلوماسي الواضح لروسيا الاتحادية، الا انه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على انه تغير جذري

[٣٦] **احمد حسين شحيل، "السياسة الروسية اتجاه العراق بعد ٢٠٠٣"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني- حزيران ٢٠٠٨، ص ص ٢٢٩- ٢٣١.**

في السياسة الروسية نحو المواجهة او التحدي الكامل والصارخ للارادة الامريكية، فهي لا تطمح الى مناواة الولايات المتحدة، وانما الى حماية مصالحها وامنها القومي بمفهومه الواسع[٣٧].

وهذا ما اكده الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف اذ اوضح بان صياغة السياسة الخارجية لبلده ترمي الى حماية المصالح الوطنية وبما يتفق مع القانون الدولي[٣٨].

مع ذلك فان زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الى روسيا الاتحادية في ٩ ابريل/ نيسان ٢٠٠٩ اعطت دفعة قوية للعلاقات الروسية- العراقية[٣٩]، ذلك ان العمل على تقليل اثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية- العراقية لم يعد يقتصر على الجانب الروسي، بل ان هذه الزيارة اعطت اشارات الى ان هناك رغبة حتى لدى الجانب العراقي على تقليل اثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية- العراقية.

الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم يتضح ان للمتغير الامريكي تاثير واضح وكبير في العلاقات الروسية- العراقية، وان هذا التأثير سيستمر مستقبلاً، لا سيما مع وجود حقائق على الارض تثبت ان الولايات المتحدة ستبقى فاعلاً رئيساً في العراق، هذا فضلاً عن هيمنتها العالمية التي تجعل نقاط التلاقي والاختلاف مع روسيا الاتحادية فيما يخص الملف العراقي متعددة، مع ذلك فأن لدى روسيا الاتحادية من المقومات الاقتصادية والبشرية والعسكرية والسياسية والشفافية ما تستطيع به ان تقلل من اثر المتغير الامريكي في علاقاتها مع العراق، ويساعدها في ذلك ارث تاريخي متميز من العلاقات مع العراق، فضلاً عن اشارات ايجابية من الجانب العراقي للتقارب مع روسيا الاتحادية.

ويبدو ان المستقبل يعطي الكثير م ن الفرص للجانب الروسي لتعزيز علاقاته مع العراق، الا ان هذه الفرص بحاجة للاستثمار الجيد والواقعي الذي لا يغفل اثر المتغير الامريكي، وفي الوقت نفسه لا ينظر اليه كمتغير لا يمكن التعامل معه، بل كمتغير ممكن التعامل معه وممكن تقليل اثره الى درجات معينة ويعتمد ذل ك على الجانب الروسي والعراقي اكثر مما يعتمد على الجانب

---

[٣٧] **د. نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية- الاوروطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٧، ص ٥٤.**

[٣٨] **الرئيس الجديد يؤكد حقه في صياغة السياسة الخارجية، جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٠٦٨٩، ٢٠٠٨/٣/٤.**

[39] **www.alarabiya.com. 9/4/2009.**

الامريكي، اذ بطبيعة الحال فان لدى الولايات المتحدة من المصالح ما يدفعها للسعي نحو الحفاظ على دورها في العراق كلاعب رئيس، لا سيما ان هذا الدور مضمون في الوقت الراهن بموجب الاتفاقية الامريكية– العراقية، واذا كان الجانب الامني من هذه الاتفاقية قد حدد مدة لانسحاب القوات الامريكية من العراق لا تتجاوز عام ٢٠١١، فان جانبها الاستراتيجي الشامل ابقى المجال مفتوحاً لعلاقات استراتيجية شاملة بين الولايات المتحدة والعراق في جوانب متعددة، لا سيما الاقتصادية منها.

وهو ما يوضح حقيقة ان تطوير العلاقات الروسية– العراقية يتقاطع مع اهداف الولايات المتحدة المستقبلية تجاه العراق، الا ان هذا التقاطع يمكن ان يكون عاملاً محفزاً للطرفين الروسي والعراقي في تطوير العلاقات بينهما بحثاً عن استقلالية في السياسة العالمية بالنسبة لروسيا الاتحادية واستقلالية وطنية للعراق.